# التوجيهات النحوية لظاهرة الوقف القبيح بين مكونات الجملة الأساسية اختياراً

# Grammatical Guidelines for the Phenomenon of Bad Pausing between Essential Sentence Components (Optional)

أ. م. د. **أحمد حسين عبد السادة:** رئيس قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق

أ. **فاطمة ثويني بهلول:** طالبة في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق

**Dr. Ahmed Hussein Abd Al-Sada:** Assist. Prof. Department of Arabic Language, Faculty of Education for Human Sciences, University of Al-Muthanna, Iraq.

**Ms. Fatima Thuwaini Bahlul:** Department of Arabic Language, Faculty of Education for Human Sciences, University of Al-Muthanna, Iraq. Email: fatimahsn218@gmail.com

**DOI:** https://doi.org/10.56989/benkj.v5i12.1681

تاريخ الاستلام: 2025-10-28 تاريخ القبول: 2025-11-12 تاريخ النشر 2025-12-01

**الملخص**:

تناول هذا البحث ظاهرة من ظواهر العربية وهي الوقف والابتداء ووقفنا بشكل مفصل على أحد أنواعه وهو الوقف القبيح، وهو أحد أنواع تلك الظاهرة، وقد تمت دراسته في المتن المقدس القرآن الكريم من منظور نحوي، عبر دراسة توجيهات النحويّين لهذه الظاهرة وتبيين أسس رفضهم لها. وقد بدأ البحث بتحديد مفهوم الوقف القبيح وبيان مواضعه في التلاوة، ثم استعرض توجيهات كبار النحاة تجاه هذا النوع من الوقف، مبرزًا الآراء المانعة للوقوف في المواضع التي يترتب عليها إفساد بالمعنى أو قطعٌ لتمام الكلام وكسر تماسكه. ثم انطلق البحث بعد ذلك إلى إبانة الأصول والقواعد النحوية التي استند إليها النحويون في رفضهم للوقف القبيح؛ ومن أهم تلك القواعد لزوم ارتباط المسند بالمسند إليه، ووجوب اتصال أركان الجملة بعضها ببعض، والمحافظة على ترتيب الجملة وعدم جواز الفصل بينها بفاصل وذكر الشروط التي يحدث بها خرقا للقاعدة وتبيين الأسباب التي تفضي لهذا الخرق. ثم تحول البحث إلى الجانب التطبيقي، حيث تم تحليل خمس من النسخ والطبعات المختلفة من الكتاب الشريف، بالاعتماد على إحصائية (الدكتور إسماعيل صادق عبد الرحيم) في كتابه الموسوم (الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية) فقام بتحديد مواضع الوقف القبيح وفق العلامة الدالّة عليه في المصحف، وبناء على تلك المواضع التي وردت في الجدول المحدد قمنا بتحديد الآيات وعلى ماذا وقف، ليتبيّن أنّها غالبًا تقع بين (أجزاء الجملة الأساسية) أو بين (الجملة الأساسية وتتمتها). وقد لممنا هذه المواضع في جدولٍ خاص بكل نوع، ثم اخترنا آية لتحليلها تحليلاً نحويًا ودلاليًا، وخلص البحث إلى أنّ الوقف القبيح ليس حكمًا صوتيًا أو تجويديًا صرفًا، بل هو في جوهره حكم نحوي لغوي مبني على صيانة تركيب الجملة النحوية من التفكك وضياع المعنى.

**الكلمات المفتاحية:** الوقف القبيح، التلازم، الوقف والابتداء، المسند والمسند إليه.

**Abstract:**

This study investigates one of the key linguistic phenomena in Arabic—pause and initiation (Al-waqf wa-l-ibtidāʾ)—with a particular focus on the improper pause (Al-waqf al-qabīḥ). The phenomenon is examined within the Qur'anic text from a grammatical perspective, exploring how grammarians interpreted and rejected this type of pause. The research defines the concept and occurrences of the improper pause in Qur'anic recitation, highlighting the views of major grammarians who deemed it unacceptable due to its potential to distort meaning or disrupt syntactic coherence. It further outlines the grammatical principles underlying this prohibition, such as the interdependence of predicate and subject, and the necessity of maintaining sentence unity without interruption. The analytical part relies on five Qur'anic editions, referencing Dr. Ismaeel Sadiq Abdul-Raheem's statistical study of forbidden pauses. The findings reveal that such pauses typically occur between core sentence elements or between a main clause and its complement. The study concludes that the improper pause is not merely a phonetic or recitational issue but fundamentally a grammatical and linguistic rule preserving the integrity and cohesion of Qur'anic structure.

**Keywords**: Improper pause (Al-waqf Al-qabīḥ), syntactic cohesion, pause and initiation (Al-waqf wa-l-ibtidāʾ), predicate and subject.

**المقدمة:**

يمثل الوقف في القرآن الكريم واحداً من أهم الظواهر النحوية، فهو ليس أمرًا تجويديًا فحسب، بل يتصل ويرتبط بالبناء النحوي والدلالة. لذا اعتنى العلماء بضوابط الوقف والابتداء وما يتصل به لما له من أثر في صحة الأداء وحسن الفهم.

ومن بين أنواع الوقف اخترنا الوقف القبيح، لما يترتب عليه من إفساد للمعنى وقطع للتركيب النحوي قبل تمامه، فيُفسد بذلك الدلالة ومقصد الآية. لأن يقطع القارئ الكلام قبل استكمال بنيته الإسنادية أو التركيبية، أو عند موضع يغيّر الوقفُ عليه المعنى، أو يورث لبسًا يخلّ بالفهم الصحيح. وقد ارتبط وامتد جذره بالبنية النحوية للجملة العربية؛ إذ إن كثيرًا من مواضعه ما كان ليُعد قبيحًا لولا تعلّقه بأركان الجملة الأساسية وعناصرها التي لا ينفصل بعضها عن بعض إلا اختلّ بها المعنى.

ولذلك، فإن دراسة الوقف القبيح من منظور نحوي ليس مجرد بحث يبحث مواضع المنع، بل هو استقراء لطبيعة التلازم بين مكوّنات الجملة، واستكشاف مدى ارتباط البنية الإسنادية في العربية. ومن خلال هذا العمل نحاول بيان التوجيهات النحوية التي أسهمت في تحديد مواضع الوقف القبيح، وإظهار أثر القواعد النحوية في فهم هذه الظاهرة وضبطها، سواء في الأداء القرآني أو في النظر اللغوي العام.

ومن هنا جاءت ضرورة تعلّم الوقف والابتداء، إذ بهما يتبيّن موضع استئناف الكلام، ومحل انقطاعه، ومدى اتصال الجمل بعضها ببعض، الأمر الذي لا يستغني عنه القارئ والمفسّر واللغوي على حدٍّ سواء.

وقد بدأت فكرته من موقفٍ أثار تساؤلاً علميًا؛ أنّ التوقف عند القراءة لا تكون في أي موضعٍ بل هناك مواضع في القرآن يكون عندها الوقف قبيحا، فثار استفهام حول السبب الذي يجعل الوقف قبيحًا؟ ومع تتبّع العلامات الواردة في المصحف، برزت إشكالات عديدة تستحق التمعن، أهمها: قلة ورود العلامة رغم كثرة المواضع التي وصف الوقف فيها بالقبيح أو إمكان وصفها بالقبح إن وقف القارئ عندها، وأيضا اختلاف مواضع العلامة في بعض الطبعات كما سيتم توضيحه، وكيفية التنبه والتحذر من الوقف القبيح.

ومن هنا جاءت مشكلة البحث لتجيب عن تساؤلات تتصل بأسس هذا الحكم، وتم ذلك من خلال عرض توجيهات النحويين لظاهرة الوقف القبيح، وبيان الجذور النحوية التي انطلق وتأسس عليها ذلك الرفض وتم ذلك بالاستعانة في المنهج الاستقرائي.

## توطئة حول الجملة وعلاقتها بالوقف القبيح:

الوقف من الأمور الوقف القبيح: "هو الوقف على كلام غير تام في ذاته ولا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها لشدة تعلقه بما بعده وتعلق ما بعده به من جهتي اللفظ والمعنى"[1] وعرفه ابن الجزري: (833) "الوقف القبيح نحو الوقف على (بسم) وعلى (الحمد) وعلى (رب)... فكل هذا لا يتم عليه الكلام ولا يفهم منه معنى" .[2]

وعلة تسميته بالقبيح تعود إلى علاقته بالجملة ذاتها ومعناها "إذ إن علاقة النحو بالمعنى لم تكن حديثة العهد، فقد كان مدار كلام العرب حول الوصول إلى المعنى أو القصد عن طريق إنتاج الكلام وفهمه"[3]؛ إذ يقع الوقف في موضعٍ يُحدث فيه خللًا ويكون ذلك الخلل في الترابط النحوي والمعنوي بين أجزائها، فيفصل المسند عن المسند إليه، الفعل والفاعل المبتدأ والخبر أو الجملة عن متمماتها، أي الجملة كاملة مع الفضلات من الحال والمفاعيل والتوابع وغيرها، فينقطع بذلك الاتساق التركيبي والدلالي الذي يقوم عليه المعنى.

فالقبح هنا ليس لفظيا أو صوتيا، بل في تماسك البنية النحوية التي تؤدي إلى ضعف الفهم أو انحراف الدلالة عن مقصدها القرآني الصحيح. ولأن "القرآن الكريم كتاب الله الذي لا تنقضي عجائبه غزير بمعانيه رصين بنظمه واتساقه"[4]؛ لذا عرف أنه (وقف على كلام غير تام) فهو وقف يجزئ التركيب الذي وجب أن يتصل ليقدم لنا كلاما مفيدا يحسن السكوت عليه (كأستقم) وإما يكون هذا الكلام جزءا من الجملة الرئيسة العمدة المسند والمسند إليه، إما من متممات الجملة أي ما تسمى بالفضلة كما ذكرنا.

## الوقف بين أجزاء الجملة الأساسية:

### المسند والمسند إليه:

أجمع النحاة على أن الجملة تتألف من ركنيين أساسيين، وهما المسند والمسند إليه، يتصفا بأنهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من غيرهما وهما المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وقد

---

[1] الأنصاري، زكريا بن محمد (2002): المقصد لتلخيص ما في المرشد، تحقيق: شريف أبو علاء العدوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية: 10.

[2] ابن الجزري، محمد بن محمد ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد سالم محيسن. 232/1

[3] بهلول، محمد موسى؛ وخضير، باسم خيري. (2019): أثر المعنى في الحدّ النحوي عند يحيى بن حمزة العلوي (ت 749هـ) المنصوبات اختياراً، مجلة أوروك، مجلد 1، عدد12، ص71.

[4] لعبودي، رعد هاشم؛ الجبوري، كاظم داخل (2019): الاتساق المعجمي في آيات القول في القرآن الكريم. مجلة أوروك، مجلد 12، عدد 1، ص10.

وضح سيبويه (180) المقصود بالمسند والمسند إليه، بقول: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك)، (وهذا أخوك)، ومثل ذلك، (يذهب عبد الله)، فلا بد للفعل من الاسم كما للاسم الأول بدا من الآخر في الابتداء"[1] ثم تتابع ذكرهما في الكلام، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من ذكر لهما، فقال السيوطي (911هـ): "الحاصل إن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين، ولا من حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد"[2]. فالمسند والمسند إليه يجب أن يتواجدا معا في الجملة؛ ولذا قرر النحاة أن الجملة لا تحقق الإفادة ما لم تستوف طرفي الإسناد، وعمدوا إلى تسمية طرفي الإسناد بالعمدة وعرفها السيوطي: "عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به" [3]، أي أنها العماد في بناء الجملة، واستدلوا على ذلك بأن المتكلم لا يصل إلى المعنى الذي يريده ما لم يشتمل تعبيره على مسند ومسند إليه، أي الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر.

**القطع بين المبتدأ والخبر:**

يمثل القطع بين المبتدأ والخبر أحد المواضع التي يحكم عليها بالقبح في علم الوقف والابتداء؛ لأنه يسفر إلى عدم الإفادة لانقطاع المعنى، وعدم تمامه. فالمبتدأ لابد له من خبر يكمله، ويتم معناه. وهذا ما نص عليه علماء الوقف والابتداء على أن الفصل بين المبتدأ والخبر قبيح ولا يجوز؛ لأنه يفضي إلى ضياع المعنى دون اكتماله، فابن الأنباري (328)، يقول: في (باب ذكر ما لا يتم الوقف عليه" بأنه لا يتم الوقف على الرافع دون المرفوع ولا المرفوع دون الرافع"[4] ويقصد بالأول المبتدأ والخبر، وأما الثاني هو الفعل والفاعل أي قبح الفصل بين المسند والمسند إليه. ومن بين أعلام الوقف والابتداء الذين أشاروا لخطورة التفريق بين هذين المتلازمين، الغزال (516) إذ يرى "أن الوقف على (الحمد) مستقبح؛ لأنه مبتدأ لا يتم إلا بالخبر بعده وهو قوله: (الله)" [5]، وذلك لأن الوقف هنا لا يقدم فائدة مأمولة بل يورث لبسا، ونلحظ أنه لم يكتف بإدلاء الرأي في مواطن الوقف

---

[1] سيبويه، ابي بشر بن عثمان بن قنبر (1988): الكتاب، تحقيق: عبد السلام بن هارون، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي: 23/1.

[2] السيوطي، الامام جال الدين السيوطي (1992): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 33/2.

[3] المصدر السابق، 7/3.

[4] الانباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (1971): إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، ط1، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 116/1.

[5] الغزال، أبي الحسن علي بن احمد (1409): كتاب الوقف والابتداء، تحقيق: عبد الكريم بن محمد العثمان: 191

هذه، بل حدد ما لا يجوز الوقف عنده، فيقول: "اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها وما بعدها من تمامها فالوقف عليها غير نام أصلاً، فمن ذلك... المبتدأ والخبر" [1].

إنَّ المنع من الوقف على المبتدأ أو الخبر عائد في جوهره إلى ضابطة نحوية، وهي أن المبتدأ والخبر ركنان أساسيان للجملة الاسمية لا يتمّ معناها إلا باتصالهما معا فلا يُفهم أحدهما دون الآخر. ولذلك يُعدّ الوقف والفصل والحذف على أحدهما دون تمام الجملة قبيحا لانه يقطع الصلة بين الركنين اللذين يقوم عليهما الإسناد، فيفقد الكلام تمامه واتصاله.

ويؤكد سيبويه هذا في باب المسند والمسند إليه: "هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بد، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" [2]. فالجملة الاسمية تمثل ركيزة مهمة في النحو العربي، وقد نظر لها النحاة بعين التقديس؛ لصرامتها البنيوية، فلا نجدها تنفك عما يكملها، فلا نلحظ أي انفصال بين عنصريها الأساسيين، ولا حتى اضطراب في ترتيبهما أي (المبتدأ +الخبر). " فالأصل في الجملة الاسمية عند النحاة أن يسبق المبتدأ الخبر؛ وذلك لأن المبتدأ اسم مخبر عنه وموصوف والخبر وصفه فيذكر الموصوف أولا ثم يليه الوصف" [3]. وعند التمعن فيه من المنطق العقلي، لا يتصور أن يصدر حكمًا أو ينبئ بخبر قبل معرفه المحكوم عليه. إن النظام النحوي ينظر للمبتدأ والخبر، إلا أننا قد نجد مثل هذا الفصل والحذف والتقديم والتأخير حاضرا بالعربية بسياقاتها المختلفة وأنظمتها النحوية المتنوعة فنجدها تلجأ أحيانا إلى ضروب من هذه الفنون على سبيل الإيجاز والاختصار، لكن بمعايير مشروطة ولأسباب بلاغية ودلالية معتبرة؛ لهذا قيل: "إن الحذف جائز في كل ما يدل عليه دليل، بشرط ألا يتأثر المعنى بحذفه، ويريدون بذلك الدليل القرينة الحسية، ومنها اللفظية والعقلية التي ترشد إلى اللفظ المحذوف ومعناه، وتشير إلى مكانه في جملته، ويريدون بعدم تأثر المعنى بقائه على حاله قبل الحذف فلا ينقص ولا يصيبه لبس أو خفاء" [4]. وأي حذف وفصل وتغيير بترتيب الجملة الاسمية مرفوض وقبيح مادام دون دليل وقرينة ودون سبب بلاغي يفضي إليه؛ لذا وصفت كثير من مواضعه بالقبيح لأنه وقف عبثي لم يستند إلى حجة ودليل.

---

[1] المصدر السابق، 196.

[2] الكتاب: 23/2.

[3] المكودي، أبي زيد عبد الرحمن بن علي بم صالح المكودي (2005): شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، صيدا –بيروت: المكتبة العصرية الدار النموذجية، ص51.

[4] عباس حسن: النحو الوافي، ط 5، دار المعارف، ص46/4.

وقد جاءت البيانات الإحصائية لتؤكد هذا النهج الدقيق في وضع علامات الوقف، لقد قمنا بحصر مواضع الوقف القبيح على المبتدأ والخبر في أربع نسخ للمصحف الشريف بطبعاته المختلفة، فوجدنا أن عددها لم يتجاوز (تسعة) مواضع فقط في جميع تلك الطبعات والنسخ.

وكان من المفترض أن توضع علامة الوقف على كل مبتدأ وهذا ما لا نجده في كل طبعات المصاحف المذكورة وإنما اقتصر على مواضع معينة، ويمكننا أن نتلمس أسباب لذلك تكون بمثابة إجابة على سؤال مفاده لماذا اقتصرت علامة الوقف القبيح على مواضع قليلة منها دون أن تكون على كل مبتدأ في القرآن الكريم؟

لم توضع رموز الوقف في مواطن نصوص القرآن الكريم بشكل عشوائي أو بصورة آلية، بل وردت نتيجة لمعايير دقيقة تراعي بها جوانب كثيرة، في مقدمة تلك المعايير السياق والمعنى. ويعد هذا الأخير الضابط الأساس في تحديد مواقع الوقف، إذ لا يكتف الجانب النحوي فقط. بل ينظر إلى تمام المعنى، وسلامة الفهم، وخلوه من اللبس أو الإيهام. لذا إن عدم وضع علامة الوقف على كل موضع يحوي المبتدأ والخبر لا يعني أن الوقف في جميع مواضعه سائغ أو مقبول، بل إن الوقف أو القطع بين المبتدأ والخبر يعد من الوقوف القبيحة التي تعمل على قطع الترابط التركيبي للكلام. إلا أن وفرة هذه الموارد، وجلاء قبح الوقف فيها عند القارئ المتأمل، جعلت التنبيه على كل تلك الموارد أمرا غير عملي، ولأنه من الأمور التي يدركها القارئ بالذوق اللغوي، لذا تلحظ أن المبتدأ والخبر في أغلب مواضعه لم يوسم بعلامة المنع وإن كان نحونا غير مكتمل في حالة القطع، لذا نفهم أن القطع بين كل مبتدأ وخبر ليس جميعه مرفوضا، فمنه من كان سياقه كفيلا بإزالة الإشكال الدلالي، بحيث لا يترتب على الوقف غموض في الفهم أو خلل في البناء الدلالي، إلى جانب هذا، تمثل الاعتبارات الصوتية والتجويدية، فقيل عنه نص شرعي تؤخذ منه الأحكام التشريعية وغيرها [1] في تلاوة القرآن، عامل مؤثر في اختيار محال الوقف. لأن أحيانا لا يقتصر القطع على التمام المعنوي فقط، بل يتطلب أحيانا تحقيق التلميع الصوتي، وتنويع النغمة الصوتية، وتنظيم النفس لدى القارئ، وهذه أمور تدخل ضمن علم الوقف والابتداء، كذلك يمثل تفادي تشوش القارئ أحد المعايير الضمنية المتسلطة في رسم علامات الوقف، ويتضح هذا، لو عمدنا الى وضع علامة وقف قبيح على كل آية وجد فيها المبتدأ والخبر؟ لا شك أن ذلك سيؤدي إلى إغراق النص بعلامات الوقف، وسيتحول مصحفنا إلى فضاء مليء بالإشارات والرموز، فالإكثار من علامات الوقف في كل موضع قد يفضي إلى تشويش القارئ وتقطيع جريان القراءة، بل قد يثقله بعلامات لا ضرورة لها في مواطن المعنى الواضح. لذا فإن العلامات لا توضع إلا في المواضع التي يتوقع فيها وقوع اللبس أو الاشتباه، كما لو كان الخبر

[1] الفتلاوي، كاظم حسن جاسم (2018): أثر أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في تأصيل قواعد علوم القرآن، مجلة أوروك، مجلد 11، عدد 1، ص325.

بعيدًا عن المبتدأ، أو فصل بينهما كلام طويل، أو كان الخبر غير ظاهر العلاقة بالمبتدأ أو ليس من جنسه ومما يراعى أيضا، أن بعض الآيات تأتي بطول ملحوظ وتركيب متشعب، بحيث يحتمل معها انقطاع نفس القارئ قبل بلوغ تمام المعنى، وفي مثل هذه المواطن، توضع علامات وقف تنبه على الوقف القبيح أو الممنوع في المواضع التي قد يتوهم القارئ جواز الوقف عندها، حتى لا يقطع المعنى أو يفسده دون قصد ولهذا تترك المواضع التي لا لبس فيها لفطنة القارئ وفهمه السياقي، ويكتفى بوضع العلامة حين يخشى من إشكال دلالي أو اشتباه في المعنى، أو حيث تقتضي الحاجة الصوتية أو النفسية لذلك، وتلك المواضع التسعة مبينة بالجدول الآتي:

| السورة | القطع بين المبتدأ والخبر | رقمها | الطبعة |
|---|---|---|---|
| البقرة | {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ ما أَنْفَقُوا مَنًّا ولا أَذىً لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ} | 262 | الملك فؤاد ط2 الأزهر، ليبيا، المدينة |
| الأعراف | {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْراةِ والْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ويَنْهاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ ويُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّباتِ ويُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبائِثَ ويَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ والْأَغْلالَ الَّتِي كانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وعَزَّرُوهُ ونَصَرُوهُ واتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} | 157 | النسخ الأربعة |
| الأعراف | {والَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتابِ وأَقامُوا الصَّلاةَ لا إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ} | 170 | الأزهر |
| الأعراف | {والَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَها لا أُولئِكَ أَصْحابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيها خالِدُونَ} | 42 | الأزهر |
| الأنفال | {والَّذِينَ آمَنُوا وهاجَرُوا وجاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا والَّذِينَ آوَوْا ونَصَرُوا أُولئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ورِزْقٌ كَرِيمٌ} | 74 | الأزهر |
| التوبة | {الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقاتِ والَّذِينَ لا يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ لا سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ولَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ} | 79 | الأربعة |
| الرعد | {والَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثاقِهِ ويَقْطَعُونَ ما أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ويُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ لا أُولئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ ولَهُمْ سُوءُ الدَّارِ} | 25 | الأربعة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الزمر | {وَالَّذِي جاءَ بِالصِّدْقِ وصَدَّقَ بِهِ لا أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} | 33 | الملك فؤاد ط 2 الأزهر المدينة، ليبيا |
| محمد | {وَالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ وَآمَنُوا بِما نُزِّلَ عَلى مُحَمَّدٍ وهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ لا كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بالَهُمْ} | 2 | الملك فؤاد ط2، ليبا، الأزهر، المدينة |

وسنعمل على تحليل آية من الآيات التي وسمت بعلامة الوقف القبيح على المبتدأ والخبر، قال الله تعالى: **{الَّذِينَ يُنفِقُون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا ولا أَذى لا لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}**.

بالرجوع للإحصائية المذكورة، وصف هذا الوقف بالقبيح لما يترتب عليه من كلام مبتور دون أن يقدم فائدة للسامع ويأتي هذا نتيجة مراعاة التلاحم اللغوي والدلالي بين أجزاء الآية كما ذكر، بحيث يكون الوقوف على (لا أذى) قاطعا للصلة بين المبتدأ وخبره المبتدأ الذي هو (الذين) والخبر هو ما تبع (لا اذى) فهو إذن من المتلازمات التي يختل المعنى بانقطاعهما، فالوقف على ما ذكر والابتداء ب لَهُمْ أَجْرُهُمْ يسمى وقف قبيح منع القراء الوقف عنده والابتداء بما أتي بعده ويرجع هذا المنع إلى ركائز نحوية يتكئ عليها القراء في تحديد تلك المواضع، فانقطاع الخبر وتأخيره عن ملازمه يفضي إلى انقطاع العلاقة بين طرفي الجملة، وفي عرف النحاة لا يجوزون الفصل الطويل بين المبتدأ وخبره إلا بضرورة ملحة تجبره على كسر الضابطة النحوية التي تقول أن المبتدأ يفتقر إلى ما يكمله ويتمه، وهو الخبر ولا تكون هناك فائدة دونه، وكرر مثل هذا الكلام في كتب الوقف والابتداء وطبق في المصحف على شكل علامات وضعت فوق بعض الآي.

ولا يكتف الضرر بالجانب النحوي المذكور فقط بل هذا القطع أيضا يمتد ضرره إلى الجانب المعنوي فيظهر ضررا معنويا جليا عندما يترك الخبر، إذ يسلب الكلام معناه التام والمفهوم المترتب عليه، فالخبر هو الذي يضفي على المبتدأ معنى محددًا ويفسر حالته أو صفته وعند غيابه تبقى الجملة مجرد صفات، لا توضح الصورة والمراد ولا تصل القصد إلى المتلقي، فالآية: **{الَّذِينَ يُنفِقُونَ أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى}** لوحدها لا تعبر عن صورة كاملة، فهو بين لنا أن هؤلاء المنفقين لا يفسدون صدقاتهم بالمن ولا يجرحون المشاعر بالأذى بل يقدموها خالصة، فعرفنا من هذه الآية كيفية الإنفاق الذي يريده الله من عباده، فعندما تهيئت الأرواح لتنصت بتشوق وبلهفة تريد أن تعرف ما الذي أعده أكرم ما في الوجود لهؤلاء المخلصين جزاء ذلك العمل، فحين يقف ويقطع من لم يحسن علم الوقف والابتداء يكون قد حجب عن السامع أعظم ما ينتظره وهو الجزاء

المترتب على هذا الاتفاق فالقطع أن حدث وهم القارئ أن الجملة القرآنية انتهت عند أذى وكأنها صفة مكتفية بذاتها مجرد تنبيه وكلام لا تتحصل ثمرة التي وعد بها ربي (**لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون**) وهذا التعبير في غاية الإحكام؛ فالإضافة إلى عند ربهم تدل على عظمة الجزاء وعلو مرتبته، لأن كل ما يُضاف إلى الله تعالى يخرج عن حدود التقدير البشري، ويدخل في دائرة الفضل الذي لا يحده وصف. ثم جاء الوعد بالأمان من الخوف والحزن، ليكتمل الجزاء بالجانب النفسي والروحي، فيعيش المؤمن في طمأنينة دائمة. فاجتمعت هنا ثلاثة عناصر كبرى الجزاء، والكرامة، والأمان، وهي قمة ما تطمح إليه النفوس.

لكن هذا الكمال المعنوي لا يتجلى إلا بالوصل الصحيح في التلاوة، فالقارئ إذا وقف عند قوله: ولا أذى حرم السامعين من بلوغ الذروة في المعنى، إذ بقي الجزاء العظيم في طي الكتمان، وهذا ما عبر عنه علماء الوقف والابتداء حين قرروا أن الوقف قد يفسد المعنى، أو يحجبه، أو يوقع في لبس. فهذا الكتاب المقرس الذي لا يأتيه الباطل وهو المصدر الحقيقي لتأريخ الديانات السماوية[1].

ومن هنا كان تعلم الوقوف علما قائما بذاته، لا يستغنى عنه لمن أراد أن يوصل دلالة القرآن على وجهها الصحيح. فالجمال في النص لا يكتمل إلا بإحسان الوقف؛ إذ به تفتح أمام القارئ والسامع آفاق المعنى وبدونه يضيع أعظم ما وعد به المؤمنون من كرامة، لذا كان منع الفصل بين المتلازمات عند جمهور النحويين أصلا من أصول النحو الذي ينبغي علينا أن لا نستهين بها لكون الخروج عن تلك الأصول يؤدي إلى ضياع معنى مقدس ورد بأسمى وأجود المعاني الإعجازية وهو الكتاب الكريم، فمن أصول النحو الثابتة كما تبين لنا بالورقات السابقة بأن لا يفصل بين المبتدأ والخبر فاصل.

**القطع بين الفعل والفاعل:**

تبين لنا أنَّ جمهور القراء يستقبحون الوقف بين المتلازمات ومن بين تلك المتلازمات هو قطع الفعل عن فاعله، لذا نلحظ أن كتب الوقف والابتداء قد امتلأت بالتنبيهات الصارمة، والتوجيهات المتكررة؛ لتحذرنا من الوقف بين عنصرين يمتازا بقوة اتصالهما وهم الفعل والفاعل، فما من كتاب أو عالم من علماء هذا الفن إلا ونبه على ذلك إما بالتحذير أو بالتمثيل. وأشار إليه ابن الأنباري صراحة بأنه وقف غير سائغ، وذلك في حيز ذكره للمواضع التي لا يجوز الوقف عندها، ومن بين تلك المواضع هو الفعل والفاعل وعبر عنه بجملة لا تقف بين المرفوع دون الرافع [2] ومثل له بأكثر من

[1] الجبوري، محمد عباس نعمان (2015): القرآن أهميته وأثره في التواصل الحضاري، مجلة أوروك، مجلد 8، عدد 1، ص156.

[2] إيضاح الوقف والابتداء، 121/1.

مثال، فقوله تعالى: "{قال الله}، الوقف على (قال) قبيح لأن الذي بعده مرفوعا به"[1] ولنعلم أن تحذيرات القراء هذه ليست جديدة علينا، بل هو صدى لصوت النحو منذ نشأته الأولى، الذي صدح ملقيا: لا يفصل بين الفعل والفاعل شيء، قال ابن جني (392): "اعلم أن الفعل لابد له من فاعل"[2]. ويذهب ابن القيم (751هـ) إلى أن الفاعل مع الفعل بمنزلة جزء الكلمة منها ولذلك لم يستغن الفعل عنه ولم يجز تقديمه عليه فاتصاله به هو الأصل[3]. وأكد ابن عقيل (769هـ) في هذا السياق: "الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل؛ لأنه كجزء منهم ولذلك سكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: ضربت وضربت وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة[4].

فالنحو لم يكن ساكتا بل هو أصل التنبيه، إذ نص على أن الفاعل ركن لا يقوم الكلام دونه إذ إنه عمدة في الكلام، والفعل والفاعل مترابطان وتعد علاقة ترابطهم من أوثق الروابط في باب المتلازمات و"الترابط بين الفعل والفاعل هو الذي دفع النحاة إلى القول إنه لابد لكل فعل من فاعل مذكور أو مقدر وهو الذي يدفع المحلل أو المعرب أو السامع لأن يبحث عن فاعل المجرد ذكر كلمة فعل لأن الفعل بحاجة إلى فاعل يتحد معه ويلازم ليستقيم معناه"[5].

لذلك لم يجيزوا أي شيء يخل بتماسك الجملة ويفقدها دلالتها الناتجة من نظامها المترابط، وما قاله أبو علي الفارسي خير دليل على هذا المنع: "لا يفصل بين الفاعل وفعله بأجنبي"[6]. والأجنبي هنا هو: "الجزء المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدأ والخبر والفاعل والفعل".[7]إنهم مع هذا الإلحاح بالتأكيد على تلازمهم اضطروا بأنفسهم لكسر هذا التلازم بالفصل والحذف، لا رغبة في نقض القاعدة النحوية بل لحاجة بلاغية ومعنوية ملحة فصلا جاء خديم للمعنى، لذا "يوجب جمهور النحويين تأخر الفاعل عن فعله؛ لأن الفاعل جزء أو كالجزء من فعله من ناحية، ثم

---

[1] المصدر السابق، 121/1.

[2] ابن جني، ابي الفتح عثمان (1988): اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان: دار مجدلاوي، ص33.

[3] بن قيم الجوزية، الإمام إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية: إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أصول السلف، 311/1.

[4] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (2009): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع: 79/2

[5] عمايرة، خليل احمد عمايرة (1984): في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، جدة: عالم المعرفة، ص190.

[6] الفارسي، أبو علي الفارسي (1969): الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، مركز النخب العلمية، ص121.

[7] ابن الحاجب، ابي عمرو عثمان بن الحاجب: امالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قرارة، عمان: دار عمار، 752/2.

إن الفعل عامل فيه. ومعنى هذا أنه لا يصح أن يتقدم عليه، إذ لا يمكن أن يتقدم بعض الكلمة على بعض، كما ينبغي رعاية الترتيب بين العامل ومعموله"[1] وكذلك "الأصل أن يقع المفعول بعد الفاعل وهذا هو الترتيب الطبيعي في الجملة الفعلية، ولكن من الممكن في بعض الأحيان أن يتقدم المفعول على الفاعل خطوة فيتوسط بين الفعل وفاعله"[2] وهذا يشير إلى أن الفعل ليس مستقلاً بذاته، بل هو يتبع الفاعل في كثير من السمات، ومن أبرزها الجنس التأنيث في الفعل لا يعد أمرا اعتباطيا، بل ضرورة بلاغية ونحوية بطلبها شدة الاتصال بين الفعل والفاعل، فكأن الفعل صار مرآة عاكسة للفاعل، يعكس خصائصه ولهذا يرى النحويون أنه إذا تغيب الفاعل لأي سبب – كأن يكون محذوفا لسبب بلاغي أو لعدم معرفته – لا تترك الجملة فارغة، بل يقام من ينوب عنه وهو (نائب للفاعل) يقم مكانه ويعمل عمله "إذا حذف الفاعل، يقام المفعول به مقامه فيستحق ماله من الأحكام، لزوم الرفع، ووجوب التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل علامة دالة على تأنيثه واستحقاقه الاتصال بالفعل [3] وهذا يثبت أن الفعل، حتى عند غياب الفاعل، لا ينفك عن هذا الارتباط الوثيق، بل يتأقلم مع من يخلف ومما يؤكد شدة الحاجة، أن طبعات المصحف لم تخل من التنبيه على منع الوقف بين الفعل وفاعله، وذلك بوسمها بعلامة المنع (لا)، كما جرت به العادة في بعض الطبعات المعتمدة للمصحف. وقد اهتمت كتب الوقف ببيان هذه المواطن، ونصت في مواضع كثيرة على قبح الوقف بين الفعل والفاعل، لما في ذلك من انتهاك للمعنى وإفقاد التركيب تماسكه ومن المواضع اللافتة في عملية التوسيم داخل المصاحف، إننا عند تتبع مواضع الفاعل في القرآن الكريم، وجدنا أن الفاعل ورد في مئات المواضع بل أكثر، ومع ذلك لم يوسم بعلامة (لا) تحذير من الوقف عليه إلا في موضعين فقط، وهذا العدد القليل لا يوازي الوفرة العددية المواضع الفاعل، مما يثير التساؤل عن معيار اختيار هذين الموضعين تحديدا دون غيرهما.

ولعل توجيه هذا الأمر يرجع إلى أن أغلب مواضع الفاعل في القرآن تفهم من السياق، أو لا يؤدي الوقف عليها إلى إبهام كبير في المعنى أو يقدمه بلا فائدة مرجوة، خاصة إن كانت الجملة قد استوفت القدر الكافي من الدلالة.

أما الموضعان اللذان وسما بعلامة المنع، فيرجح أن فيهما خصوصية سياقية تجعل الوقف عليهما يوهم بمعنى خاطئ، أو يفضي إلى تبديل المعنى المقصود، مما استدعى التنبيه عليهما بعلامة الوقف القبيح. وهذا يظهر أن معيار التوسيم لا يتبع القاعدة النحوية وحدها، بل يعتمد على التقدير السياقي ودرجة الإخلال الناتج عن الوقف.

---

[1]) أبو المكارم، علي أبو المكارم (2007): الجملة الفعلية، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار: 91.

[2] المصدر السابق، 92.

[3] شرح ابن عقيل: 81/2.

| السورة | الآية | رقمها | الطبعة |
|---|---|---|---|
| الأنفال | {وَلَوْ تَرى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا لا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وأَدْبارَهُمْ وَذُوقُوا عَذابَ الْحَرِيقِ} | 50 | النسخ الأربعة |
| النور | {فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ ويُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ} | 36 | الملك فؤاد ط2 و3، الأزهر، ليبيا |

ومن مواضع الوقف القبيح بين الفعل والفاعل قال تعالى: (**ولو ترى إذ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا لا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وأَدْبارَهُمْ وذُوقُوا عذاب الحريق}**

يمثل هذا الشاهد القرآني من أكثر الشواهد القرآنية ورودا وأشده اتفاقا بين علماء الوقف والابتداء فقد تشدد العلماء بالتنبيه والتحذير عليه دون بقية المواضع فلا يقف عليه وذلك لما في الوقف من قبح معنوي ونحوي فالسجاوندي ومن تبعه من علماء الوقف أكدوا بعبارات مكررة على التنبيه من الوقف عليه يقول: كفروا "لأن فاعل (يتوفى) (الملائكة)[1] أن عبارته الموجزة هذه تنبع من أصل نحوي فهو لم يكتف بالمفعول به دون الفاعل مادام الفعل لم يستوف عناصره الأساسية ودون عناصره قلنا لا تتم الفائدة وهذا هو نفسه ما قاله النحاة، حيث قيل لا يتأتى الكلام من كلمة واحدة، وقيل أيضا أن كلامنا لفظ مفيد كاستقم واستقم هي متكونة من فعل وفاعل ومفعول به ودون هذا التركيب والترتيب لا يتم معنى ولا يفهم مغزى، وإذ أردنا معرفة ما الإشكال النحوي والمعنوي الذي يسببه هذا الوقف الذي جعلهم يكثروا من تحذيراتهم عليه، فمن الناحية التركيبية أنه يكسر قاعدة متينة اسمها الإسناد المبني على المسند والمسند إليه، وعلمنا كم علاقتهم ترابطية حتى شبهت بالجزء الواحد الذي لا ينفك أحدهم عن الآخر إما من جهة المعنى، فضرر الوقف هذا كبير فالآية تصور مشهدا تصوريا صاغه النص القرآني بقصد تشويق السامع وبناء مشهد رهبة يتجسد فيه عذاب اللحظة الأخيرة للكافرين على يد الملائكة، حيث لا تكون وفاتهم مجرد خروج روح بل هو توف من ملائكة العذاب الذين يضربون وجوههم وأدبارهم إما إن قطع الكلام عند كلمة (كفروا) وهذا قبيح فإنه يقطع الكلام ويصبح الفاعل في الجملة الأولى غير ظاهر وكأننا نقول يتوفى الذين كفروا دون أن نفصح عمن يتوفاهم فيضعف المعنى بغياب الفاعل وتتلاشى بغيابه الصورة الإعجازية التي يمتاز بها الكلام المقدس وهذا مما لا يجوز التلاعب به.

[1] السجاوندي، الامام ابي علي بن طيفور السجاوندي (2006): علل الوقوف، تحقيق: محمد عبد الله محمد العيدي، ط2، بيروت: مكتبة الرشيد ناشرون، 539/1.

لذا نفهم أن "الوقف من الأمور المهمة التي يجب على القارئ معرفتها، ويتأكد عليه الاعتناء بها أتم اعتناء لما يترتب عليه من الفوائد التي تؤدي إلى عدم الخطأ في لفظ القرآن وفهم معانيه"[1].

## نتائج البحث:

1) تبيّن لنا من خلال البحث أن ظاهرة الوقف تحدث بين المسند والمسند إليه بكثرة وإن كانت المواضع التي تخص تنبيه الوقف بين الفعل والفاعل أقل مما يخص تنبيه الوقف بين المبتدأ وخبره.

1. كما تبين أن كل منع أو رفض ورد عند القرّاء أو علماء العربية او أي علم من العلوم في هذا الباب او أي باب إنما يرجع في أصله إلى النحو، فهو العلم الذي يتصل بجميع العلوم فهو يضبط علاقة التراكيب بعضها ببعض، ويكشف مواضع الانقطاع أو تمام المعنى.
2. ثبت لمن تتبع مواضع العلامات في المصحف الواحد وغيره من المصاحف أن علامة المنع لم توضع على كل موطن يحتمل القبح، لأنها راعت في مواضعها اعتبارات متعددة، منها التيسير في التلاوة وعدم التشويش، أو وضوح الدلالة، أو اختلاف وجه الإعراب والتفسير، لذا فغياب العلامة لا يعني بالضرورة جواز الوقف وسلامته.
3. بيّن البحث للقارئ أن الوقف القبيح راجع لعلة نقص التركيب فهو ذو طبيعة نحوية محضة، إذ يقوم على الارتباط التركيبي بين المسند والمسند إليه، فلا يمكننا تقرير حسنه أو قبحه إلا بالنظر والتدبر في بنية الكلام النحوية.

## قائمة المصادر والمراجع:

- الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (1971): إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، ط1، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- أبو المكارم، علي أبو المكارم (2007): الجملة الفعلية، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار.
- ابن الحاجب، ابي عمرو عثمان بن الحاجب: امالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قرارة، عمان: دار عمار.
- ابن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (1988): اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان: دار مجدلاوي.

[1] السهلي، فهد بن رجاء بن سليم (2024): الوقف والابتداء في القرآن الكريم دراسة تطبيقية تحليلية على نماذج مختارة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد، عدد 9، ص8.

- ابن الجزري، محمد بن محمد ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد سالم محيسن.
- ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل (2009): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع.
- ابن قيم الجوزية، الإمام إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أصول السلف.
- الأنصاري، زكريا بن محمد الأنصاري (2002): المقصد لتلخيص ما في المرشد، تحقيق: شريف أبو علاء العدوي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- بهلول، محمد موسى، وخضير، باسم خيري. (2019): أثر المعنى في الحدّ النحوي عند يحيى بن حمزة العلوي (ت 749هـ) المنصوبات اختياراً، مجلة أوروك، المجلد 1، العدد12
- الجبوري، محمد عباس نعمان (2015): القرآن أهميته وأثره في التواصل الحضاري، مجلة أوروك، المجلد 8، العدد 1.
- السجاوندي، الإمام أبي علي بن طيفور السجاوندي (2006): علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، ط2، بيروت: مكتبة الرشيد ناشرون.
- السهلي، فهد بن رجاء (2024): الوقف والابتداء في القرآن الكريم دراسة تطبيقية تحليلية على نماذج مختارة، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد، عدد 9. https://doi.org/10.56989/benkj.v4i9.1206
- السيوطي، الإمام جال الدين السيوطي (1992): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، أبي بشر بن عثمان بن قنبر (1988): الكتاب، تحقيق: عبد السلام بن هارون، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عباس حسن: النحو الوافي ط 5، دار المعارف.
- العبودي، رعد هاشم، الجبوري، كاظم داخل (2019): الاتساق المعجمي في آيات القول في القرآن الكريم. مجلة أوروك، المجلد 12، العدد 1.
- عمايرة، خليل أحمد عمايرة (1984): في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، جدة: عالم المعرفة.
- الغزال، أبي الحسن علي بن أحمد الغزال (1409): كتاب الوقف والابتداء، تحقيق: عبد الكريم بن محمد العثمان.

- الفارسي، أبو علي الفارسي (1969): الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، مركز النخب العلمية.
- الفتلاوي، كاظم حسن جاسم (2018): أثر أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في تأصيل قواعد علوم القرآن، مجلة أوروك، المجلد 11، العدد 1.
- المكودي، أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (2005): شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، صيدا –بيروت: المكتبة العصرية الدار النموذجية.